

ثم انما ثبت انه اجري عليه والركب اعظم مما يشهد ان مال كان مولدتها والصلح فيه
 ودولتها واحضرت النفس التي جعلت موصوفين لم يعترف بها التماسين علم منها ان
 احدها عمه عطوفه على الاخر بل الواو في كل منهما اعراضه اذ لو كانت الشاوية عطوفه
 على الاول لموجب التماس والتناسب بقا وان امره خافت من جعلها شورا له لكان
 ان تقول الصلح في النزاع لكل المتكبر في الاصل حوفه لانفسه فالمراد من الصلح المذكور
 رفع حواف النزاع وهو معذرة لانه اذا كان العدل مستورا ليحيا لا كما ذكره صاحب
 الكافي في تلخيص عمده الرسول صلى الله عليه وسلم وان اراد انه مستورا غيره فلا يرتبط به
 قوله ولولا ذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجماعا ومكنا ان تعال المراد من قوله مستورا
 في التيمم البيوتية ليس سدا وسلبا بل حصل للزوم وجها في الزوم
 وسلبوا الى شي من غير ما ذكره في الراد من الخسعة الرزق حتى يرد انه نعم من الكلام
 المذكور انه لم ينفق فلم يوسع الرزق عليهم لتاكيد الامر بالاطلاق فان سلم بهم انه
 سابق الاور بالاطلاق صحيح يكون هذه الامة بكونه له فليس قد سبق بايتان قوله حسن
 ديننا من سلم وجهه لله فانه ينقض الاور بالاطلاق وكذا ان يكون مغفرا في دفعه ان
 الجوع في مثل ذلك كما خصها على عتاة لانه لما كان واحدا من الملوك ما يحتاج اليه
 وجب عتاه بقا اذ لو كان كساحا الصالح لم لا دور راجع الى قوله يقض الله كل امر حسنة
 وما سمعها مقدر لولا ان قلنا بغير بعض ما ذكر في قوله تعالى في السموات وما في الارض
 واما البعض الاخر فلا يظن بغيره له وهو قوله تعالى ولقد صينا اهل طين من خصصناهم
 به كما انه الرزق لا غير لولا ان كان محض ارض رزاق بوجبه عتاهه ونقوله فيما كان هو الرزق
 بلح اطلاق لا غير كان كافيا في الاعطاء عليه الرزق فليطلبها منهم كلامه ان اذا
 طلبت هذه الاعراض والذوقين مخالفا لغيرها كما جاء في هذه النصوص والاعراض
 احصاها عن العلم فان الامام محمد السلام اذا اشرك العبادت غير وجه الله كما قال اعتبار

فالاعتقاد والى عليه الباعث فان كان وجه الله اغلظ كان شايبا والا فلا وقال ابن ابي عمير
 انه لا ارجح في شريك فصدق وجه الله لوجه من الوجوه سواء تساوى التبعيد او اختلف
 والامان والاحاديث والاعراض فعالا بوجهه كان النعم على الله سبحانه وقال ابن
 ابي عمير ان ارجح اجر من عمل له ودول عباده ان الله عز وجل يقول في الحكمة العبدية
 انما اغنى الاغنياء عن السرور من عمل في عمل فاشرك مع غيره ودرت ضيقه في السرور وفي
 هذه النسخ احاديث اخرى بالحكمة الحمار هو العبدية اذ الخلق في وجه من العلماء
 عارفا بالاعراض او بفعل لطلب ذلك الثواب ومع قول من سمعها سمعها
 للدعوات وقسم مع نصر الله الاعمال العباد الدالة على مطابقتهم مع الله
 اعراضهم وطلبتهم وهو على الحجاب وهو لا تنفرد الى الله الا بالوجه الذي كان
 العلم بالصحة الى المذكور وهو احد اثنين بوجه من وجه العلم لان المراد واحد وهو احد اثنين
 والاخر ان ما ذكر وجهه بتدبير الصمد وما وجه الحدوث عن الظاهر هو التوجه فهو ان
 الاذواد وهم ان حكم متعلق احد هادون الاخر وسبب ذلك ان في حكم لا يرجع
 الى الواحد اصلا وقد نوجع الالتمس التوسع كما ان العلوب هو صيغة ارجح من العمل في التوسعة
 وقد صفت لولا ان لان عدلوا عن ارجح صلح عدلوا او يكون عدلوا من العدل
 لان العدل في هذه على عدلان ان عدلوا على التمس الذي هو الاتباع في هذه العبارة
 كما وان لم يواو او تعرضوا لم يوضح الحق الموضح ولا صاهر اللسان في ولا التمس اورد
 التوقير للمولى الاعراض والطان المراد من اللسان ههنا اداء الشرايع على وجهها الذي
 سمح للسمانه ان يكون عليه ومن الاعراض ان لا يصرفها اصلا بوجه التمس اعلى ال
 ارجح فان ثبت على عدلان يكون الخطا على المسلمين وقوله او انوا ايد لقوله على عدلان يكون
 اعراضا لمن فتمه وقوله انما انما ما على عدلان يكون الخطا بوجه من اهل الكتاب
 ومن كثر يمشي من ذلك معنى لا يوجه من ظاهر هذه العبارة ان الضلال البعيد هو القبر

حكمة لا يرجع الى الاصل
 وهو وجه الالتمس التوسعة